



- ☐ الجامعة المستنصرية
- ☐ كلية الإدارة والاقتصاد
- ☐ المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐
- ☐

البحوث العلمية

2017 م

العدد الثالث والخمسون

السنة الخامسة عشر

أثر مشروطية قروض صندوق النقد الدولي على العدالة الضريبية في العراق

أ.م.عروبة معين عايش*

□ الاستخلص

تمر الدول المنتجة للنفط في الأونة الأخيرة ومنها العراق بأزمة مالية كبيرة بسبب تراجع أسعار النفط المعتمدة إيراداته في تمويل الموازنة العامة التي تعاني من عجز كبير ، مما اضطر العراق إلى اللجوء إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي من أجل مساعدته للخروج من تلك الأزمة التي عجز عن مواجهتها. لذا اشترط صندوق النقد الدولي في بنود القرض أن على الحكومة العراقية اتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الضرائب ومنها فرض الضريبة على الرواتب والمخصصات كافة ماعدا مخصصات الزوجية والأطفال لكبار موظفي الدولة، والدرجات الوظيفية العليا (الأولى والثانية) بنسبة (15%) ، إذ كانت تُفرض الضريبة على الراتب الأسمى فقط ، جاء اختيارنا لموضوع بحثنا هذا من أجل الوقوف على معرفة فيما إذا هذا الشرط الخاص بالصندوق المتعلق بالضريبة سيحقق العدالة الضريبية التي هي أحد القواعد الأساسية لفرض الضريبة كذلك فيما إذا تتناسب مع التطورات الاقتصادية في العراق ، وتم التوصل إلى أن فرض الضريبة للدرجة الأولى والثانية لا تحقق العدالة الضريبية .

Abstract

Recently The oil-producing countries, including Iraq, are facing a major financial crisis, due to the decline in the oil prices, which using in the financing of the general budget, which suffers from a large deficit, forcing Iraq to resort to borrowing from the International Monetary Fund, in order to help it out of the crisis it could not cope with. Therefore, the IMF stipulated in the terms of the loan that the Iraqi government to take measures to increase taxes, including the imposition of a tax on all salaries and allowances, , except for the matrimonial and children allowances of senior state employees, and the the high grades (class I,II) are the rate (15%) Where the tax was imposed on the nominal salary only. we choose of the subject of our research in order to determine whether this special condition of the tax free fund will achieve tax justice, which is one of the basic rules for the imposition of tax as well as whether it is suitable with the Iraq economic development . It was found that the imposition of the tax for the first and second degree doent achieve the tax justice.

* عضو هيئة تدريس / معهد الإدارة التقني

مقدمة

أن استمرار زيادة عجز الموازنة العامة التي دفعت الحكومة العراقية لاقتراض من صندوق النقد الدولي ، والذي يعد أحد شروط برنامج الإصلاح الاقتصادي للصندوق هو زيادة نسبة الضريبة على الدخل العالية بفرض نسبة الضريبة على إجمالي الراتب الاسمي والمخصصات فلا بد من دراسة فيما إذا كان فرض الضريبة متناسباً مع التطورات الاقتصادية التي يعيشها الاقتصاد العراقي ، كذلك معرفة مدى تحقق العدالة الضريبية التي تعتبر من أهم القواعد الأساسية للضريبة . وقد شملت بيانات الدراسة للمدة 2010 - 2015 تناول الباحث منهجية البحث كذلك شمل البحث عدد أ من المباحث تناول المبحث الأول الإطار النظري للضريبة وصندوق النقد الدولي أما المبحث الثاني فقط اختص بالجانب العملي أثر قروض صندوق النقد الدولي على العدالة الضريبية وأخيراً تم التوصل إلى الاستنتاجات والتوصيات .

منهجية البحث

• مشكلة البحث

تكمن مشكلة البحث في انخفاض أسعار النفط مما أثر ذلك على ارتفاع نسبة عجز الموازنة الفدرالية في العراق ولهذا لجأت الحكومة العراقية إلى الاقتراض من صندوق النقد الدولي ، وكان أحد شروطه لمنح القرض زيادة نسبة الضريبة على رواتب ومخصصات الدرجة الأولى والثانية من موظفي الدولة فقط مع بقاء نسبة الضريبة على الراتب الاسمي فقط إلى الدرجات الوظيفية الأخرى ، والسؤال هنا هل هذه الزيادة في الضريبة يحقق العدالة الضريبية كأحد قواعد الضريبة وفق التطورات الاقتصادية التي يمر بها العراق ؟

أهمية البحث

يستمد البحث أهميته

أ- من أهمية الضرائب بصفتها أحد مصادر التمويل للموازنة العامة وخاصة بعد انخفاض المصدر التمويل الرئيس من النفط .

ب- في دراسة الشرط الخاص بزيادة الضريبة ضمن شروط صندوق النقد لمعرفة مدى تحقق العدالة الضريبية .

هدف البحث

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على شروط صندوق النقد الدولي بزيادة نسبة الضريبة وما أثر هذا الشرط على أحد قواعد الضريبة المهمة وهي العدالة الضريبية .

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية أساسية، أن زيادة نسبة الضريبة على راتب ومخصصات موظفي الدولة من حاملي الدرجة الأولى والثانية يحقق العدالة الضريبية

حدود البحث

الحدود المكانية : الهيئة العامة للضرائب العراقية

الحدود الزمانية : المدة 2010- 2015

المبحث الأول

الأطار النظري للبحث

أولاً/نبذة عن صندوق النقد الدولي وهدفه

في عام 1945 تم إنشاء صندوق النقد الدولي مقره واشنطن العاصمة الأمريكية ويضم (193 دولة) لتحقيق عدد من الأهداف أهمها الهدف الرئيس هو تحقيق الاستقرار المالي من خلال الاستقرار في أسعار صرف العملات من أجل سلامة الاقتصاد العالمي (ابراهيم ، 2011 : 33) كذلك لتقديم المشورة للبلدان الأعضاء لتحسين سياساتها المالية لأجل معالجة بعض المصاعب كالبطالة ، التضخم ، الاستقرار المالي (الحصري ، 2010 : 161) .

ثانياً/مصادر تمويل صندوق النقد الدولي

يعتمد الصندوق في تمويله على الاشتراكات التي تسدها البلدان المنظمة في عضوية الصندوق حيث تدفع (25%) من الاشتراكات بأحدى العملات العالمية كالدولار الأمريكي ، الين الياباني أو العملة الوطنية لذلك البلد (MC NAIH,2011:15) .

ثالثاً/الضرائب والصندوق

تهتم البرامج المالية بتوسيع قاعدة الوعاء الضريبي بشمول غالبية الدخل بالضريبة ومنها القطاع الزراعي والخدمي غير المشمولين بالضريبة في الدول النامية وتدعو البرامج المالية الى تخفيض الحد الأعلى وزيادة الحد الأدنى للضريبة على هذه الدخل. وكذلك تؤكد

البرامج المالية في هذا الصدد على تخفيض مستوى الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للدخول الفردية بحيث يقتصر منحها على المشاريع الاقتصادية ضمن مدة محددة، مع توحيد السعر الضريبي على جميع الشركات من أجل تبسيط هيكل أسعار هذه الضريبة (سلي، 2010: 30). وتوحيد الضرائب على الشركات سواء كانت محلية أو اجنبية ويتم تخفيض الإعفاءات والامتيازات الضريبية الممنوحة للشركات- التي تمنح من أجل تحفيز الاستثمارات في بعض القطاعات والأنشطة (جعاطة، 1998: 94) لتحقيق جانب من العدالة

رابع/ شروط صندوق النقد الدولي لنج العراق للقرض

- على الحكومة العراقية تخفيض النفقات في الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2016.
- تسوية مستحقات الشركات النفطية المتراكمها.
- إخضاع كامل الراتب والمخصصات لكبار موظفي الدولة، والدرجات الوظيفية العليا، والخاصة، لضريبة الدخل. وتتراوح هذه الضريبة ما بين (7,5%) الى (15%) من إجمالي الراتب والمخصصات، أما الدرجات الوظيفية الدنيا، فتفرض عليها ضريبة دخل على الراتب الأسمي فقط دون المخصصات.
- إعادة تأهيل الشركات العامة الممولة ذاتياً.
- رفع كفاءة أداء الأجهزة المالية والرقابية في البلد، وعلى جميع المستويات، وفرض رقابة صارمة على أبواب التصرف بهذا القرض.

خامس/ مفهوم الضريبة والقانوني فرضها

تعرف الضريبة بأنها "استقطاع نقدي تفرضه السلطات العامة على المكلفين وفقاً لقدراتهم التكلفة بطريقة نهائية، وبقصد تغطية الأعباء العامة للدولة" (الخطيب وطافش، 2008 : 18) هناك عدة نظريات لتحديد الأساس القانوني التي تعتمد عليها الدولة لفرض الضرائب ، حيث النظريات القديمة قد استندت على العقد الاجتماعي وأشارت إلى أن الأساس القانوني لها هو عقد مالي إذ يلتزم الافراد بدفع الضريبة مقابل الخدمات التي تقدمها الدولة كتوفير الأمن أي اعتماد مبدأ المنفعة إذ يقدمون الأفراد طوعاً جزئاً من دخلهم تدفع من قبلهم كضرائب مقابل الحصول على الخدمات العامة كعقد الشراكة (هندي ، 2016 : 13). في حين

ان نظرية التضامن الاجتماعي وهي من النظريات الحديثة فقد استندت على أساس الضريبة ، الذي يستند بالضرورة على تضامن الأفراد في أي دولة كواجب وطني للمشاركة وحسب قدرتهم لمواجهة تكاليف الخدمات العامة التي تقدمها الدولة كضرورة اجتماعية (الجنابي ، 2009 : 64) .

سادس/ القواعد الأساسية للضريبة

• العدالة الضريبية:

قد عرفها (Jacque) بأنها " ضرائب تعمل على أن تكون منصفة وذلك بتوزيع العبء الضريبي بحيث يتحمل كل واحد جزءه العادل (النائلي، 2010: 33). تظهر العدالة في قانون الضريبة بصورة مبسطة من خلال المساواة أمام الخضوع لحكم القانون في فرض الأعباء الضريبية، ومن ثم فإن المساواة أمام الأعباء الضريبية هي الوجه الأكثر وضوحاً للعدالة (غيلان، 2003: 84). تتطلب العدالة الضريبية فرض الضريبة على الدخل الصافي ويوصي الصندوق فيما يخص الضرائب المباشرة التي يتم فرضها تصاعدياً على الدخل، أما الضرائب غير المباشرة فيتم فرضها على انتاج واستهلاك السلع والخدمات إذ يتم توزيع الدخل بشكل عادل ولصالح ذوي الدخل المنخفضة وبهذا يتحقق نظام ضريبي عادل

- خصائص العدالة الضريبية (العزاوي، 2015: 54) :

- تعد العدالة تعبير عن مبدأ من مبادئ الحياة الاجتماعية هو المساواة ما بين جميع الأفراد.
- إنها تعبير عن خير الإنسانية وصالح المجتمع في توخي الإنصاف في وضع الحلول والتخفيف من صرامة الأحكام .
- إنها قاعدة ليست واضحة المعالم لتغير مفاهيمها وحدودها حسب الظروف والحاجات .
- قاعدة العدالة تؤثر كثيراً في الحياة القانونية فقد عمل القضاء بتقرير عدد من النظريات والأحكام العادلة، كنظرية التعسف في استعمال الحق ونظرية الظروف الطارئة وغيرها (البكري، البشير، 2011: 72) .

2. قاعدة الوضوح

على الإدارة الضريبية أن تعرف المكلف مقدار الوعاء ومعدل الضريبة وتأثير تسديد الضريبة وكافة العقوبات التي فرضها القانون (عثمان ، ودرار ، 2002 : 18) .

3 قاعدة الاقتصاد

تؤكد هذه القاعدة على عدم الإسراف في تكاليف جباية الضرائب لاجل أن تقلل من الحصيلة الضريبية بشكل كبير مما يؤثر على إيرادات الدولة ، وتعد طريقة الاستقطاع الضريبية من المنبع من الطرق التي تحقق الاقتصاد (طاقة والعزاوي ، 2007 : 91) .

4 قاعدة الملاءمة

تعتمد هذه القاعدة على ضرورة تحديد موعد دفع الضريبة بما يتلاءم مع ظروف المكلفين المالية ، وتعتبر طريقة الاقتطاع من المنبع أكثر الطرق ملاءمة لكل من الإدارة الضريبية والمكلف (محرز ، 2004 : 29) .

وقد أضاف بعض الاقتصاديين قواعد أخرى وهي :

- **قاعدة المرونة :** ويقصد بها أن الهيكل ونسبة الضريبة ينبغي أن تكون قابلة للتغيير بدون صعوبة كبيرة لتواكب التغييرات في الظروف الاقتصادية ، وهي تعد واحدة من القواعد المحددة للضريبة (Kath, 2001 : 7) .
- **قاعدة الإنتاجية :** أي ان الضريبة تكون مصدر إيراد كافيًا للدولة من دون إحداث أي تأثير غير ملائم على عملية الإنتاج في الاقتصاد الوطني (اسماعيل ، 2002 : 64) .
- **قاعدة المناسبة :** أي ان الضريبة تكون مناسبة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في الدولة (عطية ، 2008 : 41) .
- **قاعدة التنوع :** أي أن النظام الضريبي ينبغي أن يكون متنوعاً بطبيعته ولا يعتمد على ضريبة واحدة ، لأنه في حالة اعتماد النظام الضريبي على ضريبة واحدة فلن عبثها سيتحمل عدد محدود من المكلفين (اسماعيل ، مصدر سابق : 47) .
- **قاعدة الكفاءة :** يمكن النظر للكفاءة من زاويتين الأولى كفاءة تحصيل الضريبة يعني أن تحقق الضريبة أعلى حصة ممكنة للخزينة العامة ، ومن ثم الاقتصاد في النفقات

الإدارية لتحصيل الضريبة والثانية تتعلق بكفاءة الضريبة ومدى ارتباطها بكفاءة النشاط الاقتصادي بأسره (الوادي ، 2007 : 53) .

سابعاً مؤشرات الضريبة

1- الطاقة الضريبية

تمثل حجم الإيرادات التي يمكن تحصيلها من الضرائب مع الأخذ بنظر الاعتبار مقدرة الأفراد على دفع الضرائب (العلي ، 2009 ، 120) . ويستخرج متوسط الطاقة ويتم مقارنتها بالمعدل التي وضعت من قبل (كولن كلارك) التي اقترحها (25,5) في الناتج المحلي الإجمالي .

2- العبء الضريبي : يطلق على هذا المؤشر بالضغط الضريبي ، ويمثل الحصيلة الكلية للضرائب بنوعية المباشرة وغير المباشرة نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ، ويعبر هذا المؤشر عن مدى قدرة الجهاز الضريبي في تحصيل الضرائب ومقدار التهرب الضريبي ، ومدى ملائمتها للوضع الاقتصادي (الخرعلي ، 2015 : 69) .

3- الجهد الضريبي :- يستخرج بقسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية، فإذا كانت النتيجة قد تجاوزت الواحد الصحيح دل ذلك على أن الضرائب المستحصلة تفوق الطاقة الضريبية للبلد، أي وجود إرهاق ضريبي تتفاوت حدته حسب الابتعاد أو الاقتراب عن الواحد الصحيح، أما إذا كانت النتيجة أقل من الواحد الصحيح فليق الطاقة الضريبية تفوق المستحصل منها ولا مانع من زيادة الأسعار الضريبية أو استحداث أنواع جديدة (خلف ، 2012 : 26) .

المبحث الثاني

الإطار العملي / اثر قروض صندوق النقد الدولي على العدالة الضريبية

اولاً- مقارنة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية بالإيرادات العامة

عند مقارنة الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في الموازنة العامة للمدة 2010 -2015 مع الأهمية النسبية للإيرادات النفطية والإيرادات الأخرى إذ يظهر انخفاض أهمية حصيلة الإيرادات الضريبية .

جدول (1)

مقارنة الأهمية النسبية للإيرادات والضريبة النسبية إلى الإيرادات للموازنة العامة في العراق للمدة 2010-2015

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015
نوع الإيراد	أهمية نسبية %	أهمية نسبية %	أهمية نسبية %	أهمية نسبية %	أهمية نسبية %	أهمية نسبية %
إيرادات النفطية	90,7	88,8	89,9	93,1	88,5	45,6
إيرادات الضريبة	1,1	1,2	4,0	2,2	3,2	32,1
إيرادات أخرى	8,2	10,0	6,1	4,7	8,3	22,3
الإجمالي	100	100	100	100	100	100

المصدر / من اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة المالية ، دائرة الموازنة

من خلال الجدول (1) نجد أن الأهمية النسبية للضرائب تشكل نسبة (1,1%، 1,2%، 4,0%، 2,2%، 2,2%، 3,2%) للسنوات من 2010 ولغاية 2014 على التوالي وهي تعد نسب ضئيلة مقارنة بنسبة الإيرادات النفطية رغم الارتفاع الإيرادات الضريبية في سنة 2015 وذلك بسبب انخفاض سعر النفط وزيادة الضرائب على موظفي الدولة كما ظهر ذلك في الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية لسنة 2015 حيث بلغت (32,1%) ، ورغم هذه الزيادة في الضرائب ، إلا أن استمرار زيادة عجز الموازنة بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط. وهو أهم الأسباب التي أدت إلى اللجوء للاقتراض من صندوق النقد الدولي لمعالجة عجز الموازنة .

ثانياً/ معدل التضخم السنوي في العراق

شهد الاقتصاد العراقي للمدة 2010 – 2015 ارتفاعاً في الرقم القياسي لأسعار المستهلك مما أدى ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم حيث يعكس التغيرات التي تحدثت على مستوى معيشة الفرد من سنة لأخرى وكما في الجدول التالي :-

جدول (2)

معدل التضخم السنوي في العراق للفترة (2009-2015) (سنة الأساس 2007)

السنة	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	معدل التضخم السنوي %
2009	122	—
2010	125	2,5
2011	132	5,6
2012	140	6,1
2013	143	2,0
2014	146	2,2
2015	148	1,4

المصدر / اعداد الجدول من قبل الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الارقام القياسية

من خلال الجدول أعلاه نجد ان معدل التضخم الذي استخرج من (الرقم القياسي لأسعار في السنة الحالية- الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة / الرقم القياسي للأسعار في السنة السابقة $\times 100$) قد انخفض متذبذباً من سنة 2010 إذ بلغ معدل التضخم (2,5%) إذ أصبح معدل التضخم في سنة 2015 (1,4%) .

ثالثاً المؤشرات لضربية العراق

• الطاقة الضريبية

يبين هذا المؤشر مدى قدرة المكلّف على تحمل الضرائب من خلال نسبة متوسط دخل

الفرد إلى درجة الانفتاح الاقتصادي كما في الجدول (3):-

جدول (3)

الطاقة الضريبية في العراق من متوسط نصيب الفرد ودرجة الانفتاح الاقتصادي
للمدة 2010 – 2015 (مليون دينار)

السنة	متوسط دخل الفرد (1)	درجة الانفتاح الاقتصادي (2)	الطاقة الضريبية 1 / 2 %
2010	4,988,141	256,856	1,94
2011	6,518,753	341,296	1,91
2012	7,431,919	363,775	2,04
2013	7,795,456	392,323	1,99
2014	7,399,631	382,410	1,93
2015	5,628,363	305,391	1,84
متوسط الطاقة للمدة 2010 – 2015			1,94

المصدر / الجدول من إعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، الحسابات القومية . تم استخراج درجة الانفتاح الاقتصادي = الصادرات + الواردات / الناتج المحلي الاجمالي $\times 100$

من خلال الجدول (3) نجد أن الطاقة الضريبية التي بلغت نسبتها (1,94%، 1,91%، 2,04%، 1,99%، 1,93%، 1,84%) للسنوات 2010 — 2015 على التوالي يظهر ان متوسط الطاقة الضريبية في العراق بلغت (1,94%) وعند مقارنتها مع النسبة التي وضعت من قبل (كولن كلارك) البالغة (25,5%) في الناتج المحلي الاجمالي نجد أنها نسبة منخفضة جداً، مما يدل ذلك على إمكانية زيادة الضرائب او فرض ضريبة جديدة .

• العبء الضريبي

يعد هذا المؤشر مقياس لما يتحمله الفرد من أعباء ضريبية من خلال نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الاجمالي كما في الجدول (4):—

جدول (4)

العبء الضريبي في العراق للمدة 2010—2015 (مليون دينار)

السنة	الحصيلة الضريبية 1	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية 2	العبء الضريبي % 2/1
2010	1,725,082	162,065	1,06
2011	1,408,185	217,327	0,65
2012	2,633,194	254,226	1,04
2013	3,419,976	2,710,918	1,26
2014	4,263,681	260,610	1,64
2015	7,385,339	191,716	3,85
متوسط العبء للمدة 2010 — 2015			1,58

المصدر / الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة المالية ، الهيئة العامة للضرائب ، قسم التخطيط ووزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية

يظهر من الجدول أعلاه أن نسبة متوسط العبء الضريبي للفترة 2010 - 2015 هو (1,58%) وبلغت أعلى نسبة في سنة 2015 إذ بلغت (3,85%) وهو مما يدل على وجود حجم كبير من الطاقة الضريبية غير مستغل كارتفاع التهرب الضريبي أو عدم العدالة في فرض الضريبة مما يتطلب إمكانية زيادة الضرائب أو فرض ضرائب جديدة لاجل زيادة الإيرادات الضريبية .

3. الجهد الضريبي

يمكن استخراج الجهد الضريبي من خلال قسمة العبء الضريبي على الطاقة الضريبية ، فإذا كانت النتيجة تجاوزت (1) يدل ان الضرائب المستحصلة أكبر من الطاقة الضريبية أما إذا كانت النتيجة أقل من (1) يدل هذا على وجود طاقة ضريبية غير مستغلة وكما في الجدول التالي : -

جدول (5)

نسبة الجهد الضريبي في العراق للمدة 2010 — 2015 (مليون دينار)

السنة	العبء الضريبي • %	الطاقة الضريبية (دالة متوسطة نصيب الفرد ودرجة الافتتاح الاقتصادي (2) %	الجهد الضريبي %2/1
2010	1,06	1,94	0,05
2011	0,65	1,91	0,03
2012	1,04	2,04	0,04
2013	1,26	1,99	0,06
2014	1,64	1,93	0,08
2015	3,85	1,84	2,09
متوسط الجهد الضريبي			0,39

المصدر/ الجدول من اعداد الباحث بالاستعانة ببيانات وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية

من خلال الجدول (5) نجد ان معدل الجهد الضريبي قد بلغ (0,39) للفترة 2010 – 2015 وبما ان المعدل اقل من (1) مما يؤكد ذلك على امكانية زيادة الضرائب ومنها الضريبة على الرواتب الدرجة الأولى والثانية والخاصة لانها بالتالي ستزيد من الايرادات الضريبية وتقلل من عجز الموازنة العامة .

رابعاً: احتساب الضريبة وفق شرط الصندوق

يتم احتساب الضريبة قبل الاقتراض من صندوق النقد الدولي من خلال الحالة الدراسية التالية ، يتم احتساب أعلى راتب اسمي ، وشهادة دكتوراه ، ولقبه أستاذ مساعد (كون حاملي لقب استاذ مساعد يشكلون النسبة الأكبر في الدرجة الأولى ضمن السلم الوظيفي عن حاملي لقب الاستاذية) ولديه طفلان وزوجة ربه بيت وكالاتي –

الراتب الأساسي الدرجة الأولى (1,230,00) دينار وهو أعلى راتب

$1230,0 \times 12 = 14,760,00$ دينار الإيراد السنوي

التقاعد $10\% = 14760,000 \times 10\% = 14,460$

السماح (الزوجة ربة بيت ÷ طفلان)

التقاعد $14,760 +$ السماح $5625,000 \div$ طفلان $500,000 = 7601$ دينار الاستقطاعات

صافي الإيراد السنوي : $14,760,000 - 7601,000 = 7,159,000$ دينار

الضريبة تحسب كالاتي :

اول مليون $250 \times 3\% = 7,500$ دينار

$250 \times 5\% = 12,500$ دينار

$500 \times 10\% = 50,000$ دينار

المجموع

70,000 دينار

باقي المبلغ من صافي الإيراد السنوي $6159,000 \times 15\% = 923,850$ دينار

مجموع الضريبة السنوية $923,850 + 70,000 = 993,850$ دينار

قسط الضريبة الشهري

أما احتساب الضريبة وفق شرط صندوق النقد الدولي بلأن تفرض الضريبة على الراتب والمخصصات كالاتي :-

الراتب الأساسي: 1230,000 دينار

مخصصات التفرغ: 1230,000 دينار

مخصصات الشهادة: 1230,000 دينار

مخصصات لقب 35% : 430,500 دينار

الراتب الكلي

$$49,446,000 \text{ دينار} = 12 \times 4120,500$$

$$7,601,000 \text{ دينار} = \text{التقاعد والسماح}$$

$$41,845,000 \text{ دينار} = \text{الصافي}$$

$$70,000 = \text{الضريبة : اول مليون}$$

$$6126,750 = 15\% \times 40845,000 \text{ الباقي}$$

$$516,395 = 12 \div 6196,750 \text{ قسط الضريبة}$$

الفرق في قسط الضريبة مابين الطريقتين هو (433,575) دينار ومن خلال الأخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم لسنة 2015 البالغ (1,37%) كما في الجدول (2) نجد ان قيمة المبلغ يصبح بعد أخذ بنظر الاعتبار معدل التضخم (593,997) دينار وهو مبلغ كبير وهذا يبين عدم صحة الفرضية (بان زيادة نسبة الضريبة على موظفي الدرجة الاولى والثانية لا يحقق العدالة الضريبية) كون الموظف لديه التزامات كبيرة تتناسب مع مدة الخدمة وراتبه لم تؤخذ بنظر الاعتبار كممثل الاستقطاعات التي بذمة الموظف كممثل قسط القرض الممنوح للموظف وغيرها .

الاستنتاجات

- عدم الأخذ بنظر الاعتبار الاستقطاعات عند زيادة نسبة الضريبة مما يؤدي ارتفاع قسط الضريبة بما لا يتلاءم مع معدلات التضخم .
- ارتفاع أهمية الإيرادات الضريبية إلى إيرادات الموازنة في سنة 2015 بلغت (32,1%) عن السنوات السابقة .
- انخفاض الطاقة الضريبية في العراق مما يدل على وجود حجم كبير من الطاقة الضريبية لم يستغل .
- متوسط العبء الضريبي للفترة 2010 – 2015 بلغ (1,58%) وهي نسبة منخفضة
- بلغ متوسط الجهد الضريبي (0,083%) للفترة 2010 – 2015 فهو أقل من (1) مما يؤكد إمكانية زيادة الضرائب .
- قسط الضريبة وفق شرط صندوق النقد الدولي يعادل (6) أضعاف الضريبة المحسوبة في الوقت الحاضر.
- عدم عدالة زيادة فرض الضريبة على أصحاب الدخل العالية لعدم مناسبتها للتطورات الاقتصادية .
- اختلال هيكل الضريبة بالاعتماد على زيادة بعض الضرائب كالضريبة على الاستقطاع المباشر مما ينعكس على الإيرادات الضريبية .

التوصيات

- عند تطبيق شرط صندوق النقد الدولي في زيادة نسبة الضريبة يتوجب ان تحسب على الصافي بعد الأخذ بنظر الاعتبار الاستقطاعات كقسط القرض وغيرها ليكون أكثر عدالة .
- زيادة الضرائب أخرى كالضريبة الكمركية من خلال تفعيل التعريفة الكمركية ومحاربة التهرب الضريبي .
- فرض ضريبة مبيعات على البضائع غير الأساسية أسوة بدول الجوار . كونها تفرض الآن هذه الضريبة على اقيام الخدمات التي تقدمها الفنادق والمطاعم الدرجة الأولى .
- يتم فرض الضريبة على صافي الراتب بعد الاستقطاعات مع الأخذ بنظر الاعتبار ارتفاع معدل التضخم .

المصادر

اولا / المصادر العربية

- ابراهيم ، عماد خليل ، مسؤولية المنظمات الدولية عن اعمالها غير المشروعة ، اطروحة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة الموصل ، 2011.
- إسماعيل، خليل إسماعيل، المحاسبة الضريبية ، دار الكتب للطباعة و النشر ، بغداد ، 2002.
- البكري، البشير، عبد الباقي، زهير، المدخل لدراسة القانون ، مكتبة السنهوري بالتعاون مع مطبعة مكتبة داليا، بغداد، 2011.
- جعاطة ، صلاح الدين حامد ، دور البرمجة المالية في اصلاح الاختلالات الاقتصادية (الاردن كحالة دراسية)، رسالة دكتوراه ،جامعة بغداد ، كلية الإدارة والاقتصاد، 1998 .
- الجنابي ، طاهر ، المالية العامة ، مطابع العاتك ، القاهرة ، 2009 .
- الحصري ، طارق فاروق ، الاقتصاد الدولي ، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع ، مصر ، 2010 .
- الخزعلي ، ريا حجفات عبد الله ، اثر تغير السياسة المالية على الحصيلة الضريبية ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2015 .
- الخطيب ، خالد شحادة و طافش ، نادية فريد ، الاصول العلمية والعملية في المحاسبة الضريبية ، الطبعة الاولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2008 .
- خلف ، عدي عبد الرزاق ، دور السياسة الضريبية في تنمية الاقتصاد العراقي ، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2012 .
- سلمى ، عبد الستار حميد ، سياسات منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة الدولية في السلع و اثارها على الاقتصاد المصري، المركز الأكاديمي للدراسات الاستراتيجية، ط1، مصر، 2001.
- طاقة ، محمد والعزاوي ، هدى ، اقتصاديات المالية العامة ، دار المسيرة ، عمان ، 2007
- عثمان ، سعيد عبد العزيز و دراز، حامد عبد الحميد ، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعية ، 2002.

- العزاوي ، فيصل سرحان عبود ، دور عدالة توزيع الأعباء الضريبية على المكلفين في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي ، بحث مقدم الى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2015.
- عطية ، محمد بدر ، توفر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وأثره في تحديد الهاء الضريبي ، بحث دبلوم عالي معادل للماجستير في الضرائب ، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2008 .
- العلي ، عادل ، المالية العامة والقانون المالي والضريبي ، اثره للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2009 .
- غيلان، عثمان سلمان ، مبدأ قانونية الضريبة وتطبيقاته في تشريع الضرائب المباشرة في العراق ، اطروحة دكتوراه في الحقوق ، جامعة النهرين ، كلية الحقوق ، 2003.
- محرزى ، محمد عباس ، اقتصاديات الجباية والضرائب ، دار هومة ، 2004 .
- النائلي، باسم عبد الله كاظم، عدالة التحاسب الضريبي لأصحاب الصنائع و المهن بحث تطبيقي في فرع الهيئة العامة للضرائب محافظة القادسية بحث دبلوم عالي في الضرائب معادل للماجستير مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة بغداد 2010.
- هندي ، سعد علي عبد ، دور النظام الضريبي في اعادة وتوزيع الدخل القومي في العراق للمدة 2004 - 2013، بحث مقدم الى المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية ، جامعة بغداد ، 2016 .
- الوادي ، محمود حسين ، مبادئ المالية العامة ، دار المسيرة للنشر والتوزيع ، الاردن ، 2007.

ثانياً/ المصادر الاجنبية

- Kath Nighting ale ,prentice Hall, "Taxation" ,The organdy practice, financial times ,person Education, England, London,Newyork,2000-2001.
- MC Nally,Global Finaancial, The current Crisis and Chajjenges the Dollar ,ibid ,2011.